





أوراق ثقافية

الاستثمار في قطاع الثقافة بوصفه رافدا لاقتصاد المعرفة

(السعودية أنموذجا)

يوسف بن فهد الغزولي

يوليو – 2024



في ظلل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي يشهدها العالم اليوم، أصبح الاقتصاد المعرفي ضروريا للازدهار والنمو الاقتصادي للدول، نظرا لإسهامه في نشر المعرفة، وتشجيع الابتكار، وتنمية الإبداع.

تسلط الورقة الحالية الضوء على موقع الاستثمار في قطاع الثقافة في المملكة العربية السعودية في سياسات ورؤية وزارة الثقافة السعودية

ومتى ما تعلَّق الأمر باقتصاد المعرفة (Knowledge economy)، فإنَّ الثقافة تبرز بوصفها إحدى الركائز الأساسية لهذا الاقتصاد، سواءً من حيث ما تقدمه من منتجات ثقافية قابلة للتداول الاقتصادي، أو من حيث دورها في تنمية وتأهيل العنصر البشري في المجتمعات وإيجاد ملايين الفرص الوظيفية. ونظرا لهذه الأهمية للثقافة في اقتصاد المعرفة، أصبحت محل عناية من الدول للهوض بقطاعاتها، والاستثمار فها، وتهيئتها بحيث تكون جاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية.

وفي هذا السياق، تسلط الورقة الحالية الضوء على موقع الاستثمار في قطاع الثقافة في المملكة العربية السعودية في سياسات ورؤية وزارة الثقافة السعودية، والفرص المتاحة في هذا المجال، بالإضافة إلى استعراض المبادرات الحكومية لدعم الاستثمار في الثقافة، ودور هذا







تستعرض الورقة التحديات التي تواجه الاستثمار في قطاع الثقافة بالمملكة، وتطـرح بعـض التوصيـات لتجـاوز هـذه التحديـات الاستثمار في تعزيز اقتصاد المعرفة. كما تستعرض الورقة التحديات التي تواجه الاستثمار في قطاع الثقافة بالمملكة، وتطرح بعض التوصيات لتجاوز هذه التحديات.

الاستثمار في قطاع الثقافة وفقا لرؤية وزارة الثقافة

يكمن موقع الاستثمار في القطاع الثقافي بمختلف أنواعه ومناطقه في رؤية وزارة الثقافة السعودية لتحقيق الركائز الاستراتيجية لبناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، ومستقبل واعد، انطلاقا من رؤية السعودية 2030 والتي تنص على أنَّ الثقافة جزء لا يتجزأ من مقومات جودة الحياة.

وعليه فقد أرست رؤية وتوجهات وزارة الثقافة قواعدها من خلال ثلاث ركائز استراتيجية للثقافة وهي:

- <u>الثقافة كنمط حياة</u>: وذلك بازدهار القطاع الثقافي الذي يساهم في تعزيز الهوية الوطنية، وتحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين في المملكة.
- <u>الثقافة من أجل النمو الاقتصادي</u>: وذلك بتطور القطاع الثقافي بما يثري حياة الفرد والمجتمع، ويسهم في زيادة الناتج المحلي من خلال دعم الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص العمل.
- <u>الثقافة من أجل تعزيز مكانة المملكة الدولية</u>: وذلك بارتقاء القطاع الثقافي من خلال توطيد الروابط والعلاقات الدولية، وتعزيز صورة المملكة والثقافة العربية في المجتمع الدولي.

ولتحقيق ذلك، حددت الوزارة 16 قطاعا فرعيا لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وفقا للتقرير السنوي لعام 2022 الصادر عن وزارة الثقافة، ومن هذه القطاعات: الكتب والنشر، واللغة، والشعر، والتراث، والمواقع الثقافية والأثرية، والتراث الطبيعي، والمكتبات، والمتاحف، والموسيقى، والأزياء، والأفلام والعروض المرئية، والعمارة والتصميم الداخلي، والفنون البصرية، والفنون الأدائية، والمهرجانات والفعاليات الثقافية، والطعام وفنون الطهي، تنضوي جميعها تحت مظلة 11 هيئة ثقافية مستقلة ماليا وإداريا تتبع وزار الثقافة.

حددت الـوزارة 16 قطاعـا فرعيـا لتنفيـذ الخطـة الاسـتراتيجية وفقـا للتقريـر السـنوي لعـام 2022 الصـادر عـن وزارة الثقافـة





ووفقا للوزارة، يأتي هذا التنظيم للقطاع الثقافي بهدف خلق بنية تحتية ثقافية جذابة تحفز القطاع الخاص لاستقطاب المواهب في مختلف المجالات الثقافية، وتهيئة القطاع لجذب الاستثمارات وتحقيق العوائد والأرباح.

الفرص الاستثمارية في القطاع الثقافي

يشير تقرير الاستثمار في القطاع الثقافي الصادر عن الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بالتعاون مع وزارة الثقافة إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مجال القطاع الثقافي، والبنية التحتية والخدمات المساندة له، بما يمثل مجالا استثماريا ناشئا إلى جانب المجالات الأخرى القائمة بالفعل في المملكة العربية السعودية، كالطاقة، والصناعات الغذائية، والصحة وغيرها.

وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مجال القطاع الثقافي، والبنية التحتية والخدمات المساندة له، بما يمثل مجالا استثماريا ناشئا إلى جانب المجالات الأخرى القائمة بالفعل في المملكة



ويمكن تقسيم هذه الفرص من حيث طبيعتها إلى قسمين:

1. فرص استثمارية في البنية التحتية للقطاع الثقافي:

وتشمل هذه الفرص مشاريع متنوعة، منها إنشاء مركز ثقافي متكامل يخدم عدة قطاعات فرعية، مثل: قاعات الموسيقى، وصالات الأفلام، والمساحات المخصصة للعروض المباشرة، وهو ما يعزز التفاعل والتبادل الفعّال بين مختلف الجماهير الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تأسيس شركة متخصصة في تشغيل المواقع الثقافية والأثرية بمستوى عالٍ من الكفاءة، مما يسهم في تحسين تجربة الزوار وتمكين إدارة فعّالة لهذا المجال.

علاوة على ذلك، يمكن الاستفادة من فرصة بناء وترميم المكتبات والمراكز الثقافية، مع إمكانية تطوير مساحات تجارية مرافقة لدعم وتوفير مصادر إضافية لتمويل المشاريع. كما يمكن إنشاء مختبرات لتصنيع وإنتاج نماذج أولية للمهندسين المعماريين والمصممين والفنانين، وهو ما يثري الإبداع وبقدم حلولا مبتكرة في مجال التصميم والفن.

وبحسب التقرير، تشمل الفرص المتاحة في هذا المجال تأسيس كليات لتأهيل الكوادر المتخصصة في تصميم المرافق الثقافية وتطوير المشاريع العقارية. كما يمكن إنشاء معهد تعليمي متخصص في الأزياء لتنمية مهارات الكوادر الإبداعية والفنية في تصميم الملابس والاستفادة من التراث الثقافي في هذا المجال.

يمكن الاستفادة من فرصة بناء وترميم المكتبات والمراكز الثقافية، مع إمكانية تطوير مساحات تجارية مرافقة لدعم وتوفير مصادر إضافية لتمويل المشاريع

2. فرص استثمارية في الخدمات الثقافية:

وتشمل هذه الفرص التوسع في تنظيم المهرجانات الوطنية المتخصصة في صناعة الأفلام للارتقاء بالتجربة السينمائية وعرض الأفلام المستقلة، ودعم المبدعين الطموحين كالممثلين والمؤلفين والمخرجين، وتوفير مساحة للمناقشة وتبادل الأفكار حول الفنون السينمائية.

وتتجلى الفرص الاستثمارية أيضا في مجال التدريب والتعليم كفرص واعدة لتطوير المهارات وتنشيط التخصص في عدة مجالات ثقافية مهمة.

على مستوى المسرح والفنون الأدائية، يمكن الدفع باتجاه إيجاد بيئة تعليمية تشجع على إثراء المواهب الفنية وتدعم إنتاج العروض الفنية، مما يحفز الحياة الثقافية ويسهم في ترسيخ التراث الفني. إضافةً إلى ذلك، يمكن إنشاء مركز تدريبي لتطوير مهارات المترجمين ورفع مستوى كفاءتهم، مما يشجع على التفاعل الثقافي الذي ينعكس بشكل إيجابي في رفع جودة الترجمة في تلك المشاريع الثقافية.

يمكن الدفع باتجاه إيجاد بيئة تعليمية تشجع على إثراء المواهب الفنية وتدعم إنتاج العروض الفنية، مما يحفز الحياة الثقافية ويسهم في ترسيخ التراث الفني



أمًّا في مجال المأكولات والمشروبات، فتتسع الفرص الاستثمارية لتعزيز التجارب الثقافية وترويج التراث الغني للمطبخ السعودي، في ظل وجود عدة فرص لإطلاق العديد من المبادرات، مثل: إنشاء قاعات طعام حديثة تركز على المطبخ السعودي لتوفير تجارب طبخ فريدة ومميزة. كما يمكن إقامة متاجر ومنصات عبر الإنترنت تقدم منتجات فنون الطهي السعودية الفاخرة؛ لجذب انتباه عشاق الطهي محليا وعالميا.

كما يشير التقرير في هذا الصدد إلى إمكانية إقامة مراكز لتجارب الطعام في مواقع تاريخية وأثرية، ليستمتع الزوار بتذوق الأطعمة التقليدية، وتعزيز تواصلهم مع التاريخ والتراث المحليين.

ومن خلال دمج فنون الطهي في النشاط السياحي، يمكن أيضا الاستثمار في إعداد جولات الطعام بصيغ مختلفة لكل منطقة، بهدف استهداف السياح والسكان المحليين، للتعرف على التنوع الجغرافي للسعودية بوجه عام وتنوع المطبخ السعودي بوجه خاص.

واستكمالا للفرص الأخرى، فإنَّ مجال التقنية الذي بات يتطور ويتقدم بشكل يومي يستطيع أيضا أن يلعب دورا كبيرا وفعالا في القطاع الثقافي من خلال مبادرات مستدامة بإطلاق عدة مشاريع، مثل: إنشاء منصة لأصحاب المهن الحرة للمتخصصين في القطاع الثقافي، كالمصممين، والموسيقيين، ومصوري الفيديو وغيرهم، لتبادل الخبرات والتعاون في مشاريع مبتكرة، وإطلاق منصة لعرض عينات من المواد والمستلزمات التي يقدمها المهندسون المعماريون والمصممون، للتشجيع على التعاون وتسهيل عمليات الابتكار والتصميم.

مجال التقنية الذي بات يتطـور ويتقـدم بشكل يومـي يستطيع أيضا أن يلعـب دورا كبيـرا وفعـالا في القطاع الثقافي من خلال مبـادرات مسـتدامة بـإطلاق عـدة مشـاريع





وتبرز أيضا التجارة الإلكترونية بوصفها مجالا رحبا للترويج للثقافة والاستثمار فها، وذلك من خلال إطلاق موقع إلكتروني، على سبيل المثال، لبيع المنتجات والحرف التراثية السعودية؛ بهدف تحقيق رؤية الفنانين والحرفيين وتمكينهم من الوصول الواسع لجمهورهم.

المبادرات الحكومية لدعم الاستثمار في الثقافة

قدمت الحكومة السعودية برامج لدعم الاستثمار في الثقافة من خلال إنشاء الصندوق الثقافي عام 2021م ضمن مبادرات برنامج جودة الحياة؛ بهدف تنمية القطاع الثقافي وتحقيق الاستدامة من خلال دعم النشاطات والمشاريع الثقافية، ولتسهيل الاستثمار في الأنشطة الثقافية وتعزيز ربحية القطاع، وتمكين المهتمين من الانخراط في الأعمال الثقافية، وليكون للصندوق دوره الفاعل في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للثقافة، وأهداف رؤبة المملكة 2030.

كما يسهم الصندوق في تعزيز الإنتاج الثقافي السعودي وتحقيق فرص اقتصادية تنموية تؤدي إلى تطوير المشهد الثقافي ورفع منسوب تقدير الثقافة الوطنية محليا وعالميا من خلال برنامج تحفيز المشاريع الثقافية الذي يعد أحد برامج الصندوق بالشراكة مع برنامج جودة الحياة وبتمويل كامل منه بمخصصًات تقدر بميزانية قدرها 181 مليون ريال سعودي؛ بهدف تقديم الدعم والحوافز المالية اللازمة لمشاريع القطاع الثقافي المؤهلة لتمكينها من بدء أعمالها أو دعم توسعها وتحسين جودة خدماتها ومخرجاتها.



"

قدمت الحكومة السعودية برامج لدعم الاستثمار في الثقافة من خلال إنشاء الصندوق الثقافي عام 2021م ضمن مبادرات برنامج جـودة الحيـا

ويستهدف البرنامج منشآت القطاع الخاص والجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في القطاع في المجالات الثقافية المختلفة، أو في الخدمات المساندة لها أو في تطوير التقنية أو المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية التى تخدمها.

كما أطلق الصندوق برنامج تمويل قطاع الأفلام بميزانية قدرها 879 مليون ريال سعودي، وذلك لتحفيزهذا القطاع وتنشيطه بشكل مستدام من خلال توفير باقات تمويلية مخصصة لإنتاج وتوزيع الأفلام الطويلة والمسلسلات، وتمكين المساهمين في قطاع الأفلام وبنيتها التحتية، والعمل على تعزيز التنافسية في هذا القطاع.

الاستثمار في القطاع الثقافي واقتصاد المعرفة

ويأتي الاستثمار في القطاع الثقافي في إطار سعي المملكة لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وإحداث جملة من المتغيرات الاستراتيجية في المحيط الاقتصادي ككل؛ مهدف تحسين جودة الحياة، والاستخدام الأمثل للعقل البشري – كرأس مال معرفي – والتطبيقات التكنولوجية الحديثة.

ويؤثر الاقتصاد المعرفي في تنمية رأس المال البشري، وذلك من خلال ما يضيفه هذا النوع من الاقتصاد من أساليب التعلم كالتعليم الذاتي، والتعليم عن بعد، وتعليم كبار السن عبر وسائل الاتصال المتطورة وتكنولوجيا المعلومات مما يسهم في الحصول على الفرص المتكافئة في اكتساب المهارات المطلوبة.

توفير باقات تمويلية مخصصة لإنتاج وتوزيع الأفلام الطويلة والمسلسلات، وتمكين المساهمين في قطاع الأفلام وبنيتها التحتية، والعمل على تعزيز التنافسية في هذا

ومن هنا، فإنَّ تحول الاقتصاد السعودي من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة سيساعد المملكة في النمو والاستقرار الاقتصادي الذي يصب في مصلحة القطاع الثقافي.

كما أنَّ تكثيف المملكة الإنفاق على البحث والتنمية والتعليم والتجريب، وتركيزها على التعاون مع عدد من الجامعات السعودية والعالمية للحصول على قوى عاملة ذات كفاءة عالية، من شأنه أن يمد القطاع الثقافي بخبرات مؤهلة وقادرة على قيادة التحول في القطاع، وجعله ملائما لتطلعات المستثمرين. وبالفعل، فقد بلغ حجم الإنفاق على التعليم في المملكة 193 مليار ريال من موازنة عام 2020 فقط، وذلك بهدف زيادة الاستثمار في رأس المال البشري بما يتماشى مع احتياجات الشركات التكنولوجية المستقبلية.

التعاون مع عدد من الجامعات السعودية والعالمية للحصول علملة ذات كفاءة عالية، من شأنه أن يمد القطاع الثقافي بخبرات مؤهلة وقادرة على قيادة التحول في القطاع، وجعله ملائما لتطلعات المستثمرين



تحديات الاستثمار في القطاع الثقافي

على الرغم من هذه الفرص الاستثمارية والإنفاق الحكومي الكبير، إلا أنَّ الاستثمار في قطاع الثقافة بالمملكة يواجه عددا من التحديات ترجع في غالبيتها إلى النشأة الحديثة لهذا القطاع بوصفه عنصرا أساسيا في التحول الاقتصادي ورؤية المملكة المتعلقة بتنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي المستدام.

في هذا الصدد، نلقي الضوء على بعض هذه التحديات، وعلى كيفية التعامل معها لضمان تحقيق التطوير الثقافي المستدام الذي يلبي احتياجات وتطلعات المجتمع.

تطوير البيئة الثقافية في مختلف الهيئات الثقافية القائمة بما في ذلك الجهات الحكومية والخاصة، ودعم هذه الجهات لتكون أكثر قدرة على المشاركة الفاعلة في تنمية القطاع الثقافي في المملكة، والتنسيق معها في مختلف الفعاليات والمبادرات.

- الأطر التنظيمية الممكنة، بحيث تعمل وزارة الثقافة على سن قوانين جديدة مناسبة وتشريعها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في المجال، وتراعي في الوقت نفسه السياقات المحلية والاحتياجات الثقافية الخاصة بالمملكة؛ لتأسيس منظومة قانونية واضحة، تسهم إيجابا في إرساء بيئة تمكينية تشجع المواهب والإبداعات بلاأي قيود.
- التبادل الثقافي العالمي، بحيث تهتم الوزارة بالمشاركة في الفعاليات الثقافية خارج المملكة، والاستثمار فها بوصفها فرصة لتعزيز مكانة المملكة الدولية، والوصول إلى الجماهير الدولية العامة والمتخصصة من خلال المحافل الثقافية والشراكات وبرامج التطوير المشتركة

الاستثمار في قطاع الثقافة بالمملكة يواجه عددا من التحديات ترجع في غالبيتها إلى النشأة الحديثة لهذا القطاع بوصفه عنصرا أساسيا في التحول الاقتصادي



- تقدير المواهب ورعايتها، بحيث تحرص الوزارة على تقدير المواهب ورعايتها، وتشجع مشاركة الشباب في الشأن الثقافي، ودعم المبدعين والمتخصصين في جميع القطاعات الثقافية الفرعية الـ١٦، بما يمكنهم من إثراء المشهد الثقافي المحلي وإنتاج أعمال إبداعية أصيلة، وبالتالي تعزيز الجاذبية الاستثمارية للقطاع.
- حفظ التراث والثقافة السعودية، فعلى الوزارة أن ترعى جهود الحفاظ على الثقافة والتراث السعودي من خلال توثيق ثقافة المملكة ماضيا وحاضرا، وتمكين الأجيال المستقبلية من الفهم العميق لتراث المملكة وسياق تطوره، بما يضمن القيمة المجتمعية لهذا التراث، ويسهم بالتالي في تعزيز الجدوى الاقتصادية لهذا التراث.
- المحافظة على الفرص المتاحة في القطاع الثقافي، والعمل على تطويرها مع الاستفادة من برامج رؤية المملكة الأخرى المتعلقة بالتحول الاقتصادي، ولا سيما تلك التي تهتم بمجالات ذات صلة بالثقافة.
- التوسع في دعم القطاع الثقافي، بحيث يدعم الصندوق الثقافي أيضا القطاعات الثقافية الأخرى كالمسرح، والموسيقى، والفنون البصرية، ويخصص لها برامج تمويل مستقلة مشابهة للبرنامج الخاص بتمويل الأفلام.





تحرص الوزارة على تقدير المواهب ورعايتها، وتشجع مشاركة الشباب في الشأن الثقافي، ودعم المبدعين والمتخصصين في جميع القطاعات الثقافية الـ16







www.ar.grc.net

بروکسل - بلجیکا	/ کامبریدج - بریطانیا /	جنیف - سویسرا	جدة	الرياض

Brussels - Belgium
Coming Soon

Cambridge - England
Gulf Research Center
Cambridge University of
Cambridge, Sidgwick
Avenue, Cambridge
CB3 9DA, UK

Tel: +760758-1223-44

Fax: +335110-1223-44

Geneva - SwitzerlandGulf Research Center

Foundation Avenue, de France 23 1202 Geneva switzerland

Fax: +41227162730 Email: info@grc.net ص.ب 2134 جدة 21451 المملكة العربية السعودية هاتف: 126511999+ فاكس: 126531375-966+

30 شارع راية الإتحاد (19)

البريد الإلكتروني: info@grc.net

مكتب FN11A، البرج الشمالي مؤسسة الملك فهد الفرعي، العليا

هاتف: 2112567 ، 966-11-2031188

البريد الإلكتروني: info@grc.net